

على ان يقع القسم الثاني مما اشهر بين الاقوام وتفردي في خواص والعلوم
 لانه لا يكون حجة في الاغنية باعتبار التبع
 لجوز ان تدوم باعتبار اخر **قوله** ويؤت الكلام مغلفا بعد حمل
 التفسير على انه مصدر عنده مبنيا للقول ويكون وصفا للكلام فيفسره
 بذلك لكن يرد ان الظهور ليس وصفا للكلام فكذلك ينبغي تأويله ايضا
 ليكون وصفا للكلام ان كان يكون اشكال على الفاسية **قوله**
 خبر بعد خبر على ان سكوت عن تجزئته على عن ظهر مضمون بمعنى
 مفادته كبرية اظهر واقر باولاه يوم ان مقابله لا تفسر مشروطة
 ملاحظة قبوله لاختصاصه مع انه ليس كذلك فانه في نفسه مفاد للمصون
 وان لم يلاحظ ذلك حرر **قوله** عما جه من استعمل يتلوا لما فيه من
 استعمل في طريقة ما قبله اذ لا يعلم حسدا ان الحيز عنه ما اختلف
 ما فيه لا يلزم فيه من ان ذلك في امه **قوله** الفتى وفي قوله الفتى
 مختصا وان اخصرت مع انه اخصر بها كون اشار ولا لانه ليس
 مطمح نظره اختصار القسم الثالث لا مردعاه اليه بل اليه مختص
 متصنا ما فيه مما يحتاج اليه ويحلوا بما يستعمل عنه **قوله** هي حكم
 الح جوز ان يكون المراد قضية كلية فيوافق المعروف فيكون حسدا
 من اطلاق اسم الحيز على الكل وقوله يتلوا اي ذلك حكم بمعنى الفتية
 الكلية اي كل موضوعها والمراد ينطبق حكمها وقوله على جميع الخ اي
 على جميع الحكم جزيات موضوعها والاطباق حينئذ بمعنى التناول
 وانصرفت قائما **قوله** لينصرف في اللام امساقية **قوله** وحدث
 ان ترك **قوله** والمعنى لم يمنعك حمدا جوز ان يكون لم الضم كالم
 الضم على معناه الحقيقي على لم اقتصر من عنيا اختيارا الى انضمة
 المنع من الحيز المعدي الى الموضوع حتى يصار الى حيز المعول **قوله**
 بان يكون حمدا لا يرد فانه على معنى جبهته المصدر الخالصة المقدرة
 اي لعل جبهته او جبهته حمدا اذ يرد منه عدم التفسير في اجتهاد

قبح

وجوز ان يصح ان لا يعمى للترك فيكون حمدا مفعوله وعن الخ
 لانها ان لم الامن الافعال الناقصة في لم اذ يكون حمدا خبر
 معنى جبهته وانما اختار الاستباح حمدا في الاستباحة لا في الاستباحة
 فيح الجواز المشهور **قوله** في تحفة التحقيق في المعاني والتهذيب
 في اللفظ في المعاني **قوله** اي المختصر بمعنى في تحقيق ما ذكر فيه
 من اللفظ **قوله** اي المختصر اي ما فيه اذ التحقيق للمعاني لا للامان
 وكذا قوله في تحفة التحقيق قوله ترتيبه لان الترتيب للاختصاص
 اذ المختصر ويجوز اذ اذ ما فيه ويجوز اذ اذ ما فيه **قوله** اي اخذ
 بوز الاضمار اي الذي ليوخذ **قوله** اي اخذ
 لفظه لا قاله في الاختصاص **قوله** اي تركت البنية في الاختصاص
 ترتيبا وولم يورد الفعل المتى المنيب لكان المعنى ان البنية
 في الاختصاص تكن للتشبيب والتشبيب بل لا امر اخذ اسما
 على اصل ذكره الشيخ من ذلك لا يجوز ويؤان من حكم المتى اذ
 دخل على كلام فيه تشبيب ولا وجه ما ان يكون اذ ذلك ليقين
 واجيب بان هذا مسلم لو كان الفيد شافيا لثبتم ورد ان
 الكلام المنيب بذلك الفيد في قوله لا يصح له جوز ان يكون الفيد
 انما اعترف وحدث بعد الفيد واليد ان يكون المعنى اذ قال
 استنادنا الشريف على نص في الكشف على ما حاصله ان الفيد
 اذ ادخل على كلامه في جوز ان يتوجه المنيب فقط وليفتد ولما
 قاد ما نقله من الشيخ في قوله الثالث في جبهته الكشف
 جوز ان يكون له لا بالز وبكوف المتى المنيب فقط **قوله**
 منع ما خود من قوله ولتحذيره وجوز ان يكون ما خود لفته
 ومن قوله تحفة التحقيق والتهذيب بربحان المعنى
 التبع وقد يرد بعد اسكوت عن التحقيق **قوله** اي
 الماخذ ما خود من قوله وطلب التشبيب الخ تمام **قوله** في بعض